بيان عام – منظمة العفو الدولية

11 يوليو/تموز 2024 رقم الوثيقة: MDE 17/8008/2024

الكويت: عام من القمع المتصاعد

اتسم عام 2024 في الكويت حتى الآن بتصاعد القمع السياسي، بما في ذلك الملاحقات القضائية الجديدة، وأحكام السجن، وتجريد الأشخاص من الجنسية، مما أدى إلى زيادة الخوف وتقليص هامش التعبير الانتقادي في الدولة الخليجية العربية. وتشكل الإجراءات الرسمية المتزايدة المتخذة ضد منتقدي الحكم في الكويت الخلفية لأمر الأمير مشعل الصباح، الصادر في 10 مايو/أيار 2024، لحل البرلمان المنتخب حديثًا وتعليق عمل الحكومة البرلمانية والانتخابات لمدة تصل إلى أربع سنوات.

وقد سبق حل البرلمان صدور ثلاثة أحكام جديدة بالسجن على أشخاص يعبرون علنًا عن وجهات نظرهم وآرائهم، بالإضافة إلى تجريد تسعة أفراد، على الأقل، من الجنسية الكويتية، والملاحقة القضائية لمرشح برلماني ألقى خطابًا انتخابيًا انتقد فيه نظام الحكم، وعائلة الصباح الحاكمة. وقبل 10 مايو/أيار بوقت طويل، ساهمت هذه الإجراءات في خلق مناخ من الخوف للتعبير في أقدم دولة برلمانية في الخليج العربي. وقالت هديل بو قريص، وهي ناشطة حقوقية محلية، لمنظمة العفو الدولية في أبريل/نيسان: "في إجراء قاعد يصير الحين. أغلب الأوقات، الأشخاص الذين يتعرضون لأي انتهاك كان يلجؤون للمنظمات الحقوقية أو للأفراد المتصدين لملفات حقوق الإنسان. في الوضع الحالي -- خاصة إنَّ نحن نتكلم تقريبًا من سنة 2023 إلى يومنا هذا -- يعني أصبح هناك نفور من اللجوء إلى الجهات الحقوقية... التواصل مع الأشخاص المنتهكة حقوقهم أصعب".

وإذا نظرنا على مدى فترة زمنية أطول، نجد أن الكويت كانت في الغالب غير متسامحة مع المعارضة السياسية منذ موجة النشاط في بداية العقد الماضي. بعد فترة من النشاط المكثف والتوسع في الانتقادات العلنية للمؤسسات الحاكمة خلال الفترة 2012-2013، شُنت حملة قمع في يوليو/تموز 2014 - تحت ما أسمته الكويت علنًا ورسميًا قرار "الضرب بيد من حديد" ضد "كل ما من شأنه أن يمس كيان الدولة" – قلّصت بشكل كبير نطاق الحريات العامة، وكبحت رغبة الناس في التعبير عن وجهات نظر معارضة.[1] كما هو الحال في منطقة الخليج بشكل عام خلال السنوات الـ 13 الماضية، أصبحت الكويت أكثر انغلاقًا وضيقًا في طيف الرأي التعبيري، وأكثر خطورة على الكويتيين وغيرهم من المقيمين هناك الذين يسعون إلى ممارسة حقوقهم الإنسانية في المعارضة والاحتجاج.

الحكم بالسجن على أنور حياتي

في 25 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت محكمة كويتية على أنور حياتي بالسجن إثر محاكمة جائرة، عقدت غيابيًا، على خلفية جرائم تتعلق بالتعبير عن الرأي. وأنور حياتي هو طبيب متخصص في الطب الباطني، عمل موظفًا في وزارة الصحة في مستشفى مبارك الكبير الذي تديره الحكومة. وقد كان نشطًا في دعم قضية البدون، بما في ذلك في خطاباته في احتجاجات أغسطس/آب 2022 في تيماء التي نظمها محمد البرغش، من بين آخرين (انظروا أدناه)، وتمت محاكمته وإدانته وتغريمه بدفع 500 دينار (≈ 1500 يورو) بشأنها.

في 7 سبتمبر/أيلول 2023، تم استدعاء أنور حياتي من قبل النيابة العامة، وأخبرته بأن الاستدعاء كان بسبب شكوى من جهاز أمن الدولة بأنه أساء إلى عائلة الصباح الملكية. وكان ذلك بعد أربعة أيام من اعتقال محمد البرغش المذكور أدناه. وفي ظل هذه الظروف، قرر مغادرة البلاد. وفد غادر في نفس اليوم، وهو يقيم في المنفى في أوروبا منذ ذلك الحين.

[1] منظمة العفو الدولية، سياسة القبضة الحديدة": تجريم المعارضة السلمية في الكويت (رقم الوثيقة: MDE 17/2987/2015)
16 ديسمبر/كانون الأول 2015: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde17/2987/2015/ar/

في 25 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت عليه محكمة ابتدائية غيابيًا بالسجن لمدة أربع سنوات ودفع غرامة قدرها 10000 دينار (ما يزيد عن 30000 يورو). وقد أفادت الصحافة الكويتية الخاضعة للرقابة[2] أن الإدانة استندت إلى "تهم الإساءة وفق قانون أمن الدولة، على خلفية الآراء التي أعلن عنها في حسابه بمنصة «إكس»". ومع ذلك، قال حياتي لمنظمة العفو الدولية إن محاميه، على الرغم من حصوله على التوكيل الرسمي وطلبه وثائق القضية أكثر من مرة في جلسات المحكمة، لم يحصل على أي وثائق توضح التهم القانونية والاتهامات الواقعية التي تستند إليها في أي وقت، قبل صدور الحكم، بحيث صدر الحكم بدون أن يتمكن المتهم أو محاميه من الاطلاع على الدعوى المرفوعة ضده. ولم يتلقَ حكم المحكمة إلا بعد أشهر من صدور الحكم. ويظهر الحكم، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، أن إدانته تستند إلى سبع تغريدات انتقد فيها العائلة الحاكمة (بما في ذلك اتهام أفراد العائلة بسرقة الأموال العامة)، وجوانب من نظام الحكم في الكويت، وذكر أحداثًا في تاريخ الكويت والسعودية. في واحدة من التغريدات السبع، على سبيل المثال، انتقد المادة 54 من دستور الكويت لعام 1962، والتي تنص على أن "ذاته (الأمير) مصونة لا تمس".

وقد واجه أنور حياتي في السابق انتقامًا حكوميًا بسبب تعبيره عن آرائه. في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2020، تم فصله من عمله كطبيب في مستشفى مبارك الكبير بموجب أمر صادر عن وزير الصحة باسل حمود الصباح، بعد وقت قصير من انتقاده علنًا إدارة هذا الوزير لقطاع الصحة الحكومي. وقد أُعيد إلى منصبه في سبتمبر/أيلول 2021 بأمر من المحكمة لصالحه.

سَجْن محمد البرغش

في 31 يناير/كانون الثاني 2024، أدانت محكمة الاستئناف الكويتية محمد البرغش، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بسبب ممارسته حقه في التعبير عن آراء انتقادية لسياسات الحكومة.

ومحمد البرغش هو أحد البدون، عديمي الجنسية، في الكويت، وهو ناشط في مجال حقوق البدون منذ سنوات، وينشر تغريدات يوميًا حول هذه القضية على حسابه على موقع X، وينظم عبر الإنترنت مجموعات مناقشة حول هذه القضية، كما ينظم الاحتجاجات العامة السلمية ويشارك فيها. وكان هو المنظم الرئيسي لسلسلة موسعة من الاعتصامات في تيماء، محافظة الجهراء، وهي مركز سكاني رئيسي للبدون، في أغسطس/آب 2022، أدت إلى مقاضاة 21 شخصًا متهمين بالمشاركة من قبل السلطات.[3] وبصفته متهمًا، تلقى محمد غرامة كبيرة (200 دينار، ≈ 600 يورو) وحكم عليه بالسجن لمدة عام، على الرغم من تعليق عقوبة السجن بحيث لم يتم سجنه أكثر من فترة النصف شهر (30 أغسطس/آب - 15 سبتمبر/أيلول 2022) التي قضاها في الحبس الاحتياطي. وواصل التحدث علنًا بعد إطلاق سراحه، بما في ذلك بالنيابة عن صديقه فاضل ضاحي خلال فترات اعتقال الأخير.

ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول 2022، بينما كانت المحاكمة المتعلقة بالتظاهر لا تزال جارية، بدأ فرع شؤون الإعلام والمعلومات والنشر التابع للنيابة العامة في توجيه تهم جديدة ضد محمد بناء على ما نشره على حسابه على موقع "X" وما قاله في مقابلات تلفزيونية حول قضية البدون. وكانت الكلمات التي ذكرتها النيابة كجرائم ارتكبها، في لائحة الاتهام المؤرخة 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022، كما يلي:

- "يا قوم لا يسكت عن حقه إلا الجبان وأنتم أحرار أبناء أحرار فلا تصمتون عن حقوقكم فيظن أهل الباطل أنكم ليس لكم حق فالحقوق تحتاج حلوق (لا تزال منشورة على موقع X)؛
- "أطفالنا انتحروا بسبب السياسات والتضييق/ كرامتنا مهانة أرزاقنا تقطع"؛

[2] تشترط الكويت أن تكون جميع المشاريع الإعلامية العاملة على أراضيها مرخصة من قبل وزارة الإعلام. لا يجوز إنشاء مشاريع النشر إلا من قبل المواطن الكويتي الذي يكون "حسن السيرة ومحمود السمعة". ويخضع كل ما يُنشر لقواعد الرقابة، بما في ذلك حظر انتقاد الأمير. الكويت، قانون المطبوعات والنشر، الصادر أصلًا بالقانون رقم 3 لسنة 2006، المواد 3، 20.

[3] منظمة العفو الدولية، الكويت: يجب على السلطات التوقف عن استهداف المتظاهرين المؤيدين للبدون مع اقتراب موعد الانتخابات، 1 سبتمبر/أيلول 2022، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/kuwait-authorities-must-stop-targeting-pro-bidun-protesters-as-elections-loom/؛ منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2022 23/ (رقم الوثيقة:POL 10/5670/2023 27 مارس/آذار 2023، https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/5670/2023/ar/، ص. 224.

- "وهذا اللي حاصل فعلًا قاعدين يطهرونا عرقيًا يبون يدمرون هويتنا الوطنية"؛
- "حكومة متجاهلتنا بشكل كامل تدعي الإنسانية وتدعي المساعدة للناس ولكن هذا رياء".

لا تزال الإجراءات في هذه القضية جارية، ولكن في أواخر عام 2023، قدم المدعون العامون لائحة اتهام جديدة، بناء على تغريدات ومقابلة من أغسطس/آب 2023، مما أدى إلى إدانة محمد على مستوى الاستئناف في 31 يناير/كانون الثاني 2024. وقد برأته المحكمة الابتدائية، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بعد أن ظل رهن الحبس الاحتياطي لمدة شهرين تقريبًا، منذ اعتقاله ليلة 3 سبتمبر/أيلول 2023. ولم يحضر جلسة محكمة الاستئناف التي صدرت فيها الإدانة والحكم، واختبأ بعد ذلك، ولكن بعد ثلاثة أسابيع تقريبًا، في 21 فبراير/شباط 2024 أو حوالي ذلك التاريخ، عثرت عليه السلطات واقتادته إلى السجن.

وفي كلتا القضيتين كان محمد يمارس حقه في حرية التعبير، إلا أن سلطات النيابة العامة تعاملت مع قضيتَيْ "من الدولة". لا تمتثل الكويت للشرط القانوني الدولي المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - رغم أنها طرف في هذه المعاهدة - والذي ينص على أن "أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية"(المادة 14.1)، وبالتالي فإن الحكم الصادر في 31 يناير/كانون الثاني 2024 غير متاح للاطلاع عليه، ونظرًا للسرية الشديدة والخوف الذي يحيط بقضايا "أمن الدولة"، لم تتمكن منظمة العفو الدولية إلا من الاطلاع على الصفحة الأولى من لائحة الاتهام، التي زُوّدت بها بشكل خاص.

واستنادًا إلى لغة الاتهام المستخدمة هناك، يبدو أنه أُدين بموجب المادة 15 من قانون الجزاء، وهو نفس القانون المستخدم ضد عبد الله فيروز (انظروا أدناه). وكما جاء في لائحة الاتهام، فإن "جريمته" كانت أنه "أذاع عمدًا في الخارج اخبارًا وشائعات كاذبة ومغرضة... وكان من شأنها إضعاف هيبتها [الدولة] واعتبارها" والتي تتبع لغة المادة 15 من قانون الجزاء. تستند التهمة بشكل أساسي إلى مقابلة، تم بثها في 12 أغسطس/آب 2023، قدمها إلى قناة نبأ الفضائية، وهي محطة معارضة سعودية تبث من لبنان والمملكة المتحدة. وكان قد اتُهم بإجراء مقابلات مع قناة نبأ في القضية السابقة المستمرة منذ عام 2022 أيضًا. وفي المقابلة التي أجريت في 12 أغسطس/آب 2023، تحدث محمد عن قضية البدون، ودعا إلى احترام حقوقهم الإنسانية، بينما انتقد معاملة الحكومة الكويتية لهذه الفئة. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على المقابلة كاملة، وأكدت أنه لم يرد في حديثه ما يندرج ضمن الاستثناءات الضيقة – مثل التحريض على العنف وخطاب الكراهية – التي يمكن بموجبها المعاقبة على التعبير عن الرأي بشكل مشروع بموجب القانون الدولي.

ولا تحدد الصفحة الأولى من لائحة الاتهام التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية التغريدات المعنية بالإضافة إلى المقابلة، ولكنها تعطي فترة زمنية لـ "الجرائم" المتهم بها في الفترة من 12 إلى 14 أغسطس/آب 2023. كما اطلعت منظمة العفو الدولية على المنشورات على حساب محمد على موقع X خلال هذه الفترة ولم تجد أي شيء يشبه خطاب الكراهية أو التحريض على العنف. معظم المحتوى الموجود على حساب محمد البرغش على موقع X يشتمل على مجرد دعوات مطالبة بحقوق البدون. في مثال صارخ، قبل ساعات قليلة فقط من اعتقاله في 3 سبتمبر/أيلول 2023، كان قد نشر تغريدة انتقد فيها إعلان وزارة الداخلية الذي نُشر ذلك اليوم على موقع X ويفيد بأن قسم الجرائم الإلكترونية التابع لها "يقوم برصد جميع ... الحسابات [على وسائل التواصل الاجتماعي]" من أجل مقاضاة أي شخص يقوم بـ"بالإساءة اللفظية" لجهاز أمن الدولة.

في الأشهر التي سبقت اعتقاله، دافع محمد البرغش بشكل متكرر عبر الإنترنت عن قضية صديقه فاضل ضاحي، المعروف أكثر باسم "أبو تركي"، وهو رجل آخر من فئة البدون كان صريحًا في موقفه ضد سياسات الحكومة بشأن البدون في حسابه على موقع X لعدة سنوات. ولدى فاضل ضاحي عدة قضايا معلقة ضده، بعضها يتعلق بحضانة الأطفال، ولكن بعضها الآخر يستند إلى ممارسته لحقه في حرية التعبير. في الفترة من 10 إلى 31 أغسطس/آب 2023، على سبيل المثال، احتُجز من أجل تحقيق متعلق بـ"جرائم إلكترونية" بناءً على محتوى حسابه على تويتر، والذي ينشر عبره بانتظام آرائه حول قضية البدون. كان هذا الاحتجاز أحد الموضوعات التي تناولها محمد في مقابلة مع قناة نبأ في 12 أغسطس/آب 2023، والتي أدت إلى مقاضاته.

تعتبر منظمة العفو الدولية محمد البرغش سجين رأي وقد أصدرت تحركًا عاجلًا تدعو فيه المناصرين إلى الكتابة إلى السلطات الكويتية من أجله.

سَجْن عبد الله فيروز وفهيد العجمي

في 19 فبراير/شباط 2024، حكمت محكمة ابتدائية كويتية على عبد الله فيروز وفهيد العجمي بالسجن خمس سنوات في "قضية أمن دولة"، بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد". عبد الله فيروز هو ناشط مخضرم، وفهيد العجمي هو رئيس تحرير قناة "تفتيش الكويت" الإخبارية على الإنترنت التي تنشر محتوى يتعلق بالسياسة والمجتمع الكويتي عبر العديد من المنصات عبر الإنترنت. وفي أوائل يونيو/حزيران، خففت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق عبد الله فيروز إلى ثلاث سنوات، وأبطلت إدانة فهيد العجمي، مما أدى إلى إطلاق سراحه من السجن بعد أكثر من ثلاثة أشهر قضاها خلف القضبان.

واستندت القضية إلى تصريحات عبد الله فيروز في مقابلة في ديسمبر/كانون الأول 2022 مع قناة "تفتيش". وفي المقابلة، التي أُزيلت جميع نسخها منذ ذلك الحين من الإنترنت، زعم عبد الله أن وزارة الداخلية الكويتية قد أبرمت عقدًا مع شركة إسرائيلية، في انتهاك للسياسة الكويتية التي تحظر قانونًا العلاقات التجارية مع إسرائيل. وتم رفع شكوى ضده من قبل المسؤول الحكومي السابق عهدي المرزوق. ونشر محامي المرزوق، بسام العسعوسي، جزءًا من حكم المحكمة على حسابه على موقع X، يأتي فيه أن عبد الله متهم بـ "إضعاف هيبة الدولة وتهديد أمنها نتيجة إشاعة تلك الأخبار الكاذبة"، مع الأفعال المحددة التي تبين أنها إجرامية تشمل المقابلة وتغريدتين نشرهما لاحقًا. على الرغم من أن القضية بدأت بناءً على شكوى من مسؤول سابق لم يعد في الحكومة، إلا أن التهمة تم رفعها بموجب قانون الجزاء الكويتي، وتحديدًا المادة 15 من القانون رقم 31 لسنة 1970 المعدل لقانون الجزاء، وأدت إلى عقوبة جنائية تتمثل في عقوبة السجن لمدة طويلة. بالتالي فإن قضية عبد الله فيروز هي قضية محاكمة جنائية بسبب التعبير عن الرأي، وهو أمر غير مسموح به بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليست دعوى تشهير خاصة عن الأضرار التي لحقت بالسمعة الشخصية، والتي يمكن تبريرها قانونًا في ظل ظروف معينة. تفرض المادة 15 عقوبة السجن الإلزامية لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى على من "أذاع عمدًا في الخارج أخبارًا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها " ومن "باشر بأية طريقة كانت نشاطًا من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد".

اعتقلت السلطات عبد الله في 29 يناير/كانون الثاني 2024. وبالإضافة إلى الحكم الصادر بحقه بالسجن لمدة خمس سنوات، أمرت محكمة ابتدائية بترحيله من الكويت عند إطلاق سراحه من السجن، بناءً على زعم السلطات بأنه مواطن مصري وليس كويتيًا. ووالدته مصرية، وعلى الرغم من أنها عاشت في الكويت معظم حياتها، إلا أن السلطات ضغطت عليها لمغادرة البلاد في عام 2014. وهو يطالب بالجنسية الكويتية لأن والده كويتي[4] وقد ربح عدة قضايا في المحاكم المحلية تؤكد أن مطالبته بالجنسية الكويتية صالحة.

ويستند سجن عبد الله فيروز إلى ممارسته لحقه في حرية التعبير، وهي المرة الثانية التي تسجنه فيها الكويت بسبب تعبيره عن آرائه. فقد سُجن سابقًا في الفترة من 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 إلى 22 سبتمبر/أيلول 2021 لإدلائه بتعليقات على الإنترنت فسرتها السلطات على أنها انتقاد للأمير.[5] ولم تكشف السلطات عن التهم الموجهة إلى فهيد العجمي، ولم ينشر بسام العسعوسي أي جزء من الحكم الصادر بحقه على موقع X، لكن كل شيء يشير إلى أنه تم اتهامه والحكم عليه لمجرد نشر المقابلة مع عبد الله. وإذا زُجّ به في السجن لهذا السبب، فإن سجنه لأكثر من ثلاثة أشهر ينتهك أيضًا الحق في حرية التعبير.

تجريد مواطنين كويتيين من جنسيتهم ومواجهتهم لخطر انعدام الجنسية

أصدر أمير الكويت منذ بداية العام مراسيم بتجريد تسعة كويتيين على الأقل من جنسيتهم. تجرد أوامر الأمير، الصادرة بموجب المرسومين رقم 41 و42 بتاريخ 12 مارس/آذار، والمرسوم رقم 66 بتاريخ 7 أبريل/نيسان،[6] الجنسية الكويتية مباشرة من تسعة

[4] يمنح القانون الكويتي الجنسية تلقائيًا لأبناء الأب الكويتي وليس للأم الكويتية. الكويت، قانون الجنسية الكويتية، الصادر في الأصل بموجب المرسوم الأميري رقم 15 لعام 1959، المواد من 3 إلى 5، والتي تم تعديلها عدة مرات على مر السنين بدون تغيير القاعدة الأساسية التي تنص على أن الأم الكويتية لا تنقل تلقائيًا جنسيتها لأبنائها.

[5] منظمة العفو الدولية، *سياسة "القبضة الحديدية"* (سبق ذكره)، ص. 18.

[6] للوصول إلى المستندات، ادخلوا الرابط، وانقروا "دخول" في الصفحة التي يتم تحميلها، ثم انقروا الرابط هنا مرة ثانية.

رجال، بالإضافة إلى أطفال وزوجات[7] أربعة منهم. ولا توضح الأوامر سبب التجريد من الجنسية، ولم يتم ذكر أي شيء عن الأسباب في الصحافة الكويتية الخاضعة للسيطرة. ومع ذلك، فقد انتقد واحد، على الأقل، ممن جردوا من الجنسية الكويتية الكويت وحكومات الخليج العربي الأخرى على الإنترنت، ويبدو أن ثلاثة على الأقل حصلوا على الجنسية خلال العقدين الماضيين.

بموجب قانون الجنسية الكويتي، تنقسم الجنسية إلى فئات: أولئك الذين هم "كويتيون أصلًا"، ويعرفون بأنهم المنحدرون من سكان مدينة الكويت قبل عام 1920[8]؛ والمولودون لآباء كويتيين[9]؛ وجميع الآخرين - بما في ذلك أولئك الذين لديهم أمهات كويتيات، ولكن ليس آباء كويتيين[10] - الذين لا يحصلون على الجنسية الكويتية بموجب التشغيل التلقائي للقانون عند الولادة، ولكن لا يمكن منحهم الجنسية إلا بقرار محدد يتخذه الجهاز الإداري للدولة، بناءً على مختلف الشروط المؤهلة.

ومن بين الذين جُرّدوا من جنسيتهم: فهد جاسم جمعة جاسم المخيني، الذي اكتسب الجنسية الكويتية عن طريق والده، ومنحت بموجب المادة 5.1 من قانون الجنسية، لـ"من أدى للبلاد خدمات جليلة "[11]; وعبد الله محمد عبد ذوب علي وحسين علي غازي عوض سحمان الرشيدي، اللذان حصلا على الجنسية على أساس النسب من الذكور المقيمين منذ فترة طويلة في الكويت. تُطبق أحكام قانون الجنسية هذه بشكل شبه حصري على البدون. وقد خدم البدون بأعداد كبيرة بشكل غير متناسب في قوات الأمن، ومن ثم يمنحون الجنسية في بعض الأحيان بموجب بند "خدمة البلاد". والبدون هم إلى حد كبير السكان الوحيدون في الكويت الذين لديهم إقامة مستمرة عبر الأجيال، بما أن العمال الوافدين مقيدون للغاية في قدرتهم على إبقاء أسرهم في الكويت.[12] وشملت أوامر التجريد من الجنسية أيضًا سلمان الخالدي، الذي يعيش في المنفى في المملكة المتحدة، وانتقد حكومات دول الخليج العربي، بما في ذلك حكومة الكويت، على وسائل التواصل الاجتماعي.

لا يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتجريد التعسفي من الجنسية، والتجريد من الجنسية بسبب ممارسة المواطن لحقه في حرية التعبير، والتجريد من الجنسية الذي يؤدي إلى انعدام الجنسية.

الملاحقة القضائية للمرشح البرلماني مساعد القريفة

ترشح مساعد القريفة لمقعد في البرلمان الكويتي، مجلس الأمة، في عام 2022 ومرة أخرى هذا العام. في خطاب انتخابي ألقاه ليلة 30 مارس/آذار، أدلى بعدد من التصريحات التي انتقد فيها نظام الحكم في الكويت بموجب دستورها لعام 1962 ومشاركة عائلة الصباح في السياسة (على الرغم من أنه لم يوجه أي انتقادات صريحة للأمير أو "مسند" الإمارة، حيث إن مثل هذا الخطاب محظور بشكل واضح في الكويت).

ردًا على ذلك، فتح مكتب النيابة العامة قضية "أمن دولة" ضده في الأسابيع الأخيرة من شهر أبريل/نيسان، وألقت وزارة الداخلية القبض عليه في 24 أبريل/نيسان 2024 أو حول ذلك التاريخ. وأمرت النيابة العامة بحبسه احتياطيًا لمدة 21 يومًا، حتى منتصف مايو/أيار. يسمح بمثل هذا الحبس الاحتياطي التنفيذي البحت، لمدة 21 يوما بأمر من النيابة ولمدة أربعة أيام أخرى بقرار من الشرطة، بموجب قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.[13] بعد الحبس الاحتياطي بموجب أمر النيابة العامة لمدة 21 يومًا، يجب أن يأذن قاضٍ بأي حبس احتياطي إضافي.[14]

في عام 2021، عدلت اللجنة التشريعية الكويتية قانون الإجراءات الجزائية بإضافة فقرة جديدة تنص على "وفي جميع الأحوال لا تسري أحكام الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو الرسم أو غير ذلك، بما في

[7] في الحالات التي حصلت فيها الزوجات على الجنسية الكويتية بناء على أساس الزواج.

[8] الكويت، قانون الجنسية الكويتية (سبق ذكره)، المادة 1.

[9] الكويت، قانون الجنسية الكويتية (سبق ذكره)، المادة 2.

[10] الكويت، قانون الجنسية الكويتية (سبق ذكره)، المواد 3-5.

[11] الكويت، قانون الجنسية الكويتية (سبق ذكره)، المادة 5.1 (بالصيغة المعدلة بموجب المرسوم بالقانون رقم 100 بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 1980).

[12] في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، منعت الكويت تمامًا تواجد أسر العمال الأجانب ذوي الأجور المنخفضة معهم في البلاد. منذ يونيو/حزيران 2022، حدت السلطات بشكل جذري من إعطاء التأشيرات العائلية، مع استثناءات تخضع لمتطلبات مرتفعة نسبيًا للحد الأدنى للدخل. علاوة على ذلك، منذ يناير/كانون الثاني 2022 فرضت الحكومة رسومًا قدرها 250 دينارًا لتجديد الإقامة على الأجانب ذوي التعليم المنخفض الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، إلى جانب اشتراط استمرارهم في العمل، لردعهم عن البقاء في البلاد. ونتيجة لذلك، فإن معظم السكان عديمي الجنسية المولودين في البلاد هم الذين يظلون موجودين باستمرار في البلاد عبر الأجيال، وبالتالي لديهم فرصة لتلبية متطلبات الأهلية للتجنيس.

[13] الكويت، قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، الصادر أصلاً بالقانون رقم 17 لسنة 1960، المادة 69، الفقرة1 والمادة 60، الفقرة 2(كلاهما معدلان بالقانون رقم 35 لسنة 2016 بتاريخ 18 يوليو/تموز 2016).

[14] الكويت، قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (سبق ذكره)، المادة 69، الفقرات 2-3 (بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 35 لعام 2016 بتاريخ 18 يوليو/تموز 2016).

ذلك أن يكون التعبير عن الرأي عن طريق وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي".[15] إلا أن الكويت لم تطبق حتى الآن هذا النص الجديد عندما يُتهم الناس بجرائم تحددها القوانين القائمة التي تتعارض مع الحق في حرية التعبير. وبالتالي، لم يستفد مساعد القريفة، مثل محمد البرغش وعبد الله فيروز في وقت سابق من هذا العام، من هذه الحماية، وقد وضعه النائب العام في الحبس الاحتياطي في مخالفة لحظر الحبس الاحتياطي في مسألة الحق في التعبير عن الرأي.
في 22 مايو/أيار 2024، حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة أربع سنوات. وهو محتجز منذ اعتقاله ولا يزال في السجن أثناء إجراءات الاستئناف.

تعليق البرلمان ومواصلة مقاضاة البرلمانيين

إن تحرك الأمير لوقف الحكومة البرلمانية في 10 مايو/أيار 2024 هو المرة الثالثة التي تتخذ فيها الأسرة الحاكمة هذه الخطوة في تاريخ الكويت الحديث. فبعد الاستقلال في عام 1961، قامت عائلة الصباح الحاكمة بحل مجلس الأمة المنتخب، وتعليق الانتخابات لمجلس جديد مرتين، أولا من عام 1976 إلى عام 1981، ثم من عام 1986 إلى عام 1992.
في قراره الصادر في 10 مايو/أيار 2024، قام الأمير بحل مجلس الأمة - الذي كان قد انتخب للتو في أوائل أبريل/نيسان، وكان من المقرر أن يجتمع لأول مرة في 14 مايو/أيار - وعلق العمل بمواد دستور عام 1962 التي تتطلب مجلسًا تشريعيا منتخبًا. الفقرة 2 من المادة 107، التي تتطلب إجراء انتخابات جديدة في غضون شهرين إذا حل الأمير مجلس الأمة، هي من بين المواد التي تم تعليق العمل بها في الدستور. وينص الأمر على أن هذا التعليق يمكن أن يظل ساري المفعول لمدة تصل إلى أربع سنوات.
وجاء في تقرير في صحيفة القبس، إحدى وسائل الإعلام شبه الرسمية، في اليوم التالي لأمر الأمير أنه تم اعتقال عدد غير محدد من الأشخاص أو استدعائهم بسبب "الطعن في حقوق وسلطات مقام حضرة صاحب السمو امير البلاد والعيب في ذاته". وكشفت تقارير لاحقة أن هؤلاء يشملون أربعة أعضاء برلمان حاليين أو سابقين:

- في 11 مايو/أيار، أمرت النيابة العامة باعتقال وليد الطبطبائي، الذي تم انتخابه لعضوية مجلس الأمة ثماني مرات بين عامي 1996 و2016، بتهمة "التطاول على مسند الإمارة" في تغريدة نشرها على حسابه على موقع X "بعد خطاب سمو بحل الأمير مجلس الأمة". وفي 24 يونيو/حزيران 2024، حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة أربع سنوات. ووفقًا للحكم، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، فإن التغريدة المسيئة قالت:

  > "ما حصل هو اعتداء على الدستور وعلى حقوق الأمة ومكتسباتها الشعبية، وللأيمان المغلظة التي تم القسم بها، ولن نقبل بها وسنتصدى لها بكل الوسائل السلمية التي تحفظ كيان الدولة ومقوماته وأولها الدستور وسندافع عن حريات الشعب وحقوقه ومكتسباته الدستورية والتي لا نقبل المساس بها".

  ولم يبقَ أي أثر لهذه التغريدة على الإنترنت، وقال وليد الطبطبائي إنه لم يكتبها. ومع الغياب الواضح للدعوات إلى العنف، فإن هذه التغريدة تدخل في حدود الحق في حرية التعبير.

- بين 19 و21 مايو/أيار 2024، اعتقلت السلطات واتهمت أنور الفكر، الذي فاز للتو بمقعد في انتخابات أبريل/نيسان للبرلمان المنحل، بـ "بالطعن بصلاحيات سمو أمير البلاد". وفي جلسة الاستماع الأولى في المحكمة حيث أودع القفص في قاعة المحكمة، حكم القاضي بإطلاق سراحه بكفالة ريثما تصدر نتائج المحاكمة الجارية.

- في 23 مايو/أيار 2024، اتهمت السلطات حمد العليان، الذي عمل في البرلمان المنتخب عام 2023 وكان على وشك إعادة انتخابه في 2024، بـ "الطعن في صلاحيات سمو الامير والعيب بالذات الأميرية". وحددت النيابة العامة أن التهم استندت إلى واقعة 15 أبريل/نيسان 2024 التي ارتكب فيها هذه الجرائم "علنًا" "في مكان عام عن طريق الكتابة... بأن

[15] الكويت، قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (سبق ذكره)، المادة 69، الفقرة 4 (أضيف بموجب القانون رقم 1 لسنة 2021 بتاريخ 12 أبريل/نيسان 2021).

دوّن العبارات... ونشرها على حسابه الشخصي". ومن الواضح أن الجريمة تتمثل في تغريدة - الوحيدة التي تم نشرها على حسابه على موقع X في ذلك اليوم - والتي نصها:

> "لقد أصبح واقعًا جليًا لدى الجميع أن آلية إختيار رئيس الوزراء لا علاقة لها برؤى وتطلعات، ولا بسابق أعمال وإنجازات، / إنما أقرب لشغل منصب شاغر بأي اسم يقبل به، دون إعتبار لمدى مواءمته وقدراته لهذا المنصب، / ناهيك عن كون تجربته السابقة غير ناجحة أبدًا، وسلوكه السياسي غير مشجع إطلاقًا".

وكان ذلك في إشارة واضحة إلى تعيين أحد أفراد الأسرة الحاكمة في ذلك اليوم، وهو أحمد عبد الله الأحمد الصباح، رئيسًا للوزراء. ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الأمير (بموجب المادة 56 من الدستور). في 6 يونيو/حزيران 2024، أمرت محكمة كويتية باحتجاز حمد العليان في انتظار نتيجة محاكمته، وفي الأسبوع الثالث من يونيو/حزيران حكمت عليه بالسجن لمدة عامين.

- في 2 يونيو/حزيران، حضر محمد المطير، الذي انتخب عضوا في مجلس الأمة تسع مرات، بما في ذلك في أبريل/نيسان 2024، الجلسة الأولى لمحاكمة كان فيها متهمًا بـ "التطاول على مسند الإمارة والإساءة للقضاء". وفي قضيته، كما في حالة عبد الله فيروز، تم تقديم الشكوى من قبل فرد وليس من قبل الحكومة، لكن السلطات أحالت القضية إلى المحاكمة بموجب قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي. وذكر محمد المطير على حسابه على موقع X أن القضية تستند إلى خطاب ألقاه في 21 فبراير/شباط 2023، انتقد فيه على نطاق واسع حالة النظام السياسي الكويتي، مشيرا إلى ضرورة اتخاذ جميع المسؤولين والمؤسسات بما في ذلك الأمير والقضاء إجراءات مسؤولة. وتم إخلاء سبيله بكفالة في جلسة الاستماع التي عُقدت في 2 يونيو/حزيران، وهو غير محتجز حاليًا أثناء المحاكمة.

وتنتهك هذه الملاحقات القضائية بسبب الخطاب السياسي الحق في حرية التعبير، الذي يكفله القانون والمعايير الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والكويت طرف فيه.